

شركات ، هي مجموع الشركات المصرية آنذاك . كما كانوا يسيطرون على نسبة ضخمة من رؤوس أموال تلك الشركات . وكان لهم مصالح واسعة في البنوك والمشاريع الاقتصادية الأخرى . وكان العاملون في المشاريع التي يسيطر عليها اليهود — من المدير إلى ضارب الآلة الكاتبة — يهودا .

وفي ميدان النشاط المالي ساهم اليهود في انشاء وتوجيه البنوك وشركات التأمين ، وأهبيها : البنك العقاري المصري ، البنك الأهلي المصري ، البنك البلجيكي ، البنك التجاري المصري ، بنك موصري ، بنك سوارس ، البنك الزراعي ، شركة الشرق الأدنى المالية ، الشركة المصرية المالية ، شركة الإسكندرية للتأمين ، وشركة التأمين الأهلية المصرية (١١) . وكانت أهم الشركات اليهودية في مصر هسي شركة التسليفات التجارية ، لصاحبها أوغاديا مسالم ، وكانت علاقة أوغاديا ببنك مصر وثيقة جدا ، لدرجة أنه عقد اتفاقا مع عبد المقصود أحمد — رئيس مجلس إدارة بنك مصر في الأربعينات — يقضي بأن يتولى أيهما إدارة شركة الأخر عند وفاته . ومن المعروف أنه كان لأوغاديا هذا بنك في فلسطين آنئذ (١٢) .

وفي مجال الاستغلال الزراعي ، أنشأ يهود مصر عددا من شركات الأراضي الزراعية التي تعمل على امتلاك الأراضي واستغلالها ، والمضاربة فيها ، وتمويل المشاريع العقارية والصناعية ، التي تساعد على استغلال الأراضي : منها « شركة البحيرة المساهمة » و« شركة وادي كوم أمبو » و« شركة أراضي الدلتا المصرية » (أسسها موصري عام ١٩١٠ وكانت تملك ضاحية المعادي) ، وشركة لتجفيف الأراضي كانت قد أسستها عائلة سموحة بالإسكندرية عام ١٩٣٠ (١٣) . ومن المعروف أن نحو ٩٨٪ من العاملين في البورصة كانوا يهودا . هذا عدا نشاطات اقتصادية فردية لآبناء الطائفة في المجالات التجارية والزراعية والعقارية والمهنية (١٤) .

ومع توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وحصول مصر على استقلالها السياسي بموجبها ، الغيت الامتيازات الأجنبية . وبدا وكان النفوذ الاقتصادي للأجانب وليهود مصر قد تجرد على ما كان عليه عند إلغاء الامتيازات ، بل واخذ في الانحسار البطيء . وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ١٩٤٥ ، أخذت بعض عناصر الجاليات الأجنبية تترك مصر ، إذ تسببت الحرب في نمو شيطاني للبورجوازية المصرية مما زاد من منافستها للجاليات الأجنبية ومعارضتها لنشاطها الاقتصادي في مصر (١٥) .

وفي مجال الملكية العقارية ، كان عدد الملاك المحليين ، عام ١٩١٠ ، ١٣٨٦٣٨٤٣٨٦ يمتلكون ٤٧٤٣٥٥٩ فداناً منهم ٧٨٠٨٧٩ مالكا لأقل من فدان واحد ، و٤٦٢٣٦٨ و٤٦٢٣٦٨ يمتلك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة ، وكان عدد الملاك الأجانب ٧٥٧٨ يمتلكون ٧٢٠٢٣٠ فداناً منهم ١٦٥١ يمتلكون ٦٧٥٩١٧ فداناً بمتوسط قدرة ٤٣٣ فداناً . وبلغت قيمة الدين العام بفوائده المختلفة في آخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٠ . مبلغ ٢٠٠٧٧٢٢٠٠ جنيه (١٦) . كما تملك بعض يهود مصر بعضنا من دور السينيما المصرية (١٧) .

ولم يصل مجموع من وصل إلى فلسطين من يهود مصر قبل عام ١٩٤٨ سوى ١٨٤٥ نسبة ، وهو عدد ضئيل إذا قيس بحجم الطائفة اليهودية في مصر ، إذ تبلغ نسبته نحو ٢٪ من مجموع الطائفة (١٨) . وكان ضيق حجم الهجرة اليهودية من مصر يتفق وعدم تعريض اليهود للاضطهاد ، كما ويتفق وانتعاش الطائفة اليهودية في مصر اقتصاديا . مما حضر تأييد بعض يهود مصر — وخاصة كبار أئنيانهم — للصهيونية في التمويل فقط .